



وثيقة معلومات المشروع/
ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID / ISDS)

مرحلة وضع المفاهيم | تاريخ الاعداد / التحديث: 5 يونيو/حزيران 2018 | رقم التقرير: PIDISDSC23935



المعلومات الأساسية

أ. بيانات المشروع الأساسية

اسم المشروع	مُعرف المشروع الرئيسي (إن وجد)	مُعرف المشروع	البلد
جيبوتي - مشروع توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي (P166220)		P166220	جيبوتي
مجال الممارسة (الرئيسي)	التاريخ المُتوقع لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	التاريخ المُتوقع للتقييم	المنطقة
الحماية الاجتماعية والعمل	27 سبتمبر/ أيلول، 2018	1 يوليو/ تموز، 2018	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الهيئة المنفذة	الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية، أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الجهة المقترضة/الجهات المقترضة	أداة التمويل
		وزارة الاقتصاد والمالية	تمويل مشروعات الاستثمار

الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تقديم تحويلات نقدية مستهدفة إلى الأسر المعيشية الفقيرة ودعم إمكانية الحصول على الإجراءات التدخلية المجتمعية التي تعمل على تحسين رأس المال البشري.



بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

الملخص [NewFin]

16.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
16.00	إجمالي التمويل
16.00	منه البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

التفاصيل [NewFinEnh]

تمويل مجموعة البنك الدولي

16.00	المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)
16.00	منحة المؤسسة الدولية للتنمية

قرار استعراض المفهوم
المسار الأول: لقد أجاز الاستعراض الإعداد للمواصلة

فئة التقييم البيئي
ج-غير مطلوبة

هل تم نقل مهام الرقابة والموافقة على الإجراءات الوقائية إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الكشف عنها)

نعم

القرار الآخر (حسب الحاجة)



المقدمة والسياق

1. تُعد جيبوتي من البلدان الصغيرة التي تقع في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل وتتمتع بموقع استراتيجي جغرافي وسياسي ووضع تجاري في منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن. وقد تغلبت البلاد على الحرب الأهلية العنيفة في أوائل التسعينات من خلال وساطة لإحلال السلام واتفاق تشارك السلطة بين المجموعات العرقية الأساسية في البلاد، وتمتعت جيبوتي بعوائد السلام مع النمو الاقتصادي المطرد في شكل استثمار أجنبي مباشر في القواعد العسكرية للبلدان الأجنبية وخدمات الموانئ. وفي عام 2016، بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي (GDP) لجيبوتي 6.5 في المائة، ووصل معدل التضخم 3.5 في المائة في عام 2016 مرتفعاً من 2.6 في المائة في عام 2015، ومدفوعاً في الأساس بالطلب على الإسكان والخدمات.
2. مع ذلك، لم يتم الإطلاع على النمو الذي شهدته جيبوتي على نطاق واسع في العقود الأخيرة. ولا تزال جيبوتي دولة هشّة تواجه عقبات جسيمة فيما يتعلق بالحد من الفقر، وتحسين إجراءات تقديم الخدمات لسكانها. ففي عام 2013، عاش حوالي 40.7 في المائة من سكان جيبوتي في فقر، يستهلكون أقل من 117134 فرنكاً جيبوتياً للفرد في السنة أو 2.98 دولار أمريكي في اليوم (تعادل القوة الشرائية 2011). وفي العام نفسه، عاش 23 في المائة من الجيبوتيين في فقر مدقع حيث ينفقون أقل من 78157 فرنكاً جيبوتياً للفرد في السنة أو 1.99 دولار أمريكي يومياً (تعادل القوة الشرائية 2011)، كما أظهرت المناطق الريفية معدلات أعلى من الفقر المدقع (44 في المائة). ولا تزال تنتشر البطالة على نطاق واسع بمعدل وصل إلى 39 في المائة في عام 2015 وفقاً للتقديرات الرسمية؛ ويُعد المعدل أعلى فيما بين النساء (49 في المائة)، وفي المناطق الريفية (59 في المائة).
3. لقد تركت الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة والمعدل المحدود لهطول الأمطار آثاراً سلبية على سبل المعيشة بما في ذلك الإسهام في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي. ويعني موقع جيبوتي أيضاً المناخ الصحراوي القاحل، ودرجات الحرارة المرتفعة على مدار السنة، وموجات الجفاف الطويلة، ومحدودية سقوط الأمطار، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وندرة المياه الجوفية. ولا تُعتبر الزراعة موجودة تقريباً، ولا تمثل سوى حوالي 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي و 2 في المائة من العمالة. وتعتمد البلاد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، والواردات من السلع المصنعة ومنتجات الطاقة. ويُعرض الجفاف، الذي طال أمده مؤخراً في جيبوتي، على الأقل 20 في المائة من السكان في مدينة جيبوتي و 75 في المائة من الأسر المعيشية الريفية لانعدام الأمن الغذائي.
4. في هذا السياق، وضعت كل من رؤية جيبوتي 2035 واستراتيجية الحماية الاجتماعية (2013-2017) خطة طموحة لتحسين مستوى المعيشة. فمن خلال رؤية 2035، تُدرك حكومة جيبوتي أهمية التغذية في بناء رأس المال البشري، ويتم الاعتراف بالدور الحاسم الأهمية لشبكات الأمان الاجتماعي في التخفيف من الآثار المدمرة للفقر من خلال استراتيجية الحماية الاجتماعية. وتُشدّد الاستراتيجية على أهمية اتباع نهج طويل الأجل، موجه نحو التنمية ويضم مختلف أشكال المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك تلك المرتبطة بتحسين الحالة التغذوية للسكان.

السياق المؤسسي والقطاعي

5. من أجل تحقيق نمو منصف ومستدام، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في تنمية رأس المال البشري، وخاصة بالنسبة لصغار الأطفال الذين يمثلون مستقبل البلاد. وتحتل جيبوتي المرتبة 172 من أصل 188 في مؤشر التنمية البشرية (HDI). تتأثر جيبوتي بشدة بالمعدلات العالية لسوء التغذية المزمن (التقزم) وسوء التغذية الحاد (الهزال). ويتسم قطاع التعليم في جيبوتي بانخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، والنتائج غير المتكافئة، والنوعية الرديئة نسبياً. يفشل أكثر من نصف الطلاب في إكمال دراستهم الابتدائية، ولا يزال 30% من السكان الذين هم في سن المدرسة خارج المدرسة. ويُعد إمكانية الحصول على فرص التعلم المبكر، بما في ذلك التعليم ما قبل المدرسي عالي الجودة، غائباً فعلياً بالنسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض. وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، يُعد إمكانية الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المحسنة منخفض للغاية. ويواجه أبناء جيبوتي تحدياً إضافياً بسبب العنف والاستغلال، حيث يرتفع حالياً عدد أطفال الشوارع. تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لتنمية رأس المال البشري في صغار الأطفال، نظراً لأن مجموعة كبيرة من البحوث العلمية والاقتصادية أظهرت أن السنوات الأولى من حياة الطفل حاسمة الأهمية بالنسبة لتنمية المهارات المعرفية، والجسدية، والاجتماعية والوجدانية، وأن الاستثمارات عالية الجودة في السنوات المبكرة يمكن أن تأتي بعوائد تفوق الاستثمارات في التعليم الابتدائي أو الثانوي.

6. بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة، لا تزال الصدمات المناخية والاقتصادية تهدد قدرة الأسر المعيشية على تلبية الاحتياجات الأساسية أو الاستثمار في رأس المال البشري. ويؤثر كل من المجاعة والحرمان الغذائي والتغذوي المطول تأثيراً سلبياً على النمو المعرفي للأطفال، لا سيما أثناء فترة ما قبل الولادة وبعدها (Agbor and Price, 2012; Almond et al., 2010). بالإضافة إلى الإجراءات التدخلية المحددة في كل من مجالات المياه، والتغذية، والتعليم، والزراعة كما أصبح إنشاء نظام متين من شبكات الأمان الاجتماعي (SSN) حاسم الأهمية للتخفيف من الآثار المدمرة للفقر وتعزيز تنمية رأس المال البشري. وفي الواقع، تبين الأدلة الدولية أن شبكات الأمان الاجتماعي لها تأثير مباشر على الفقر المدقع وعدم المساواة، بيد أنها أيضاً تقوم بتمكين الأسر المعيشية على إدارة المخاطر والقيام باستثمارات أفضل بالنسبة لمستقبلها، مما يساعد في الغالب على الوقاية من سوء التغذية ونقص الاستثمار في التربية والتعليم.

7. تمتلك جيبوتي نظاماً متطوراً للحماية الاجتماعية. وحتى وقت قريب، كانت معظم برامج شبكات الأمان الاجتماعي قد أنشئت في أعقاب صدمات الجفاف وكانت في معظمها مبادرات توضع بتوجيه من المانحين وتركز أساساً على توفير الغذاء للفئات الضعيفة من السكان. وفي الوقت الحاضر، لا يزال حجم وتمويل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي المتكامل غير كافٍ لحماية معظم الفئات الفقيرة والضعيفة. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، يتم تغطية 32.7 في المائة فقط من أقر 20 في المائة من الأسر المعيشية بواسطة أي برنامج من شبكات الأمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الحكومة من الإنفاق في شبكة الأمان الاجتماعي محدودة للغاية، حيث



تتفق جيبوتي فقط 0.18 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي على شبكة الأمان الاجتماعي، مقارنة بمتوسط 1.0 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومتوسط عالمي يبلغ أكثر من 1.5 في المائة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعد إيجاد حيز مالي لإنشاء نظام شبكة

الأمان الاجتماعي المملوك للدولة في جيبوتي، والذي سوف يكون قادراً على تضمين المساعدات المقدمة من المانحين، هو أحد المجالات الأساسية.

8. لقد بدأت جيبوتي في إرساء الأسس لنظام الحماية الاجتماعية من خلال إدخال برنامج وطني للتحويلات النقدية، والبرنامج الوطني للتضامن والأسرة (Programme Nationale de Solidarité Famille, PNSF)، وإنشاء سجل اجتماعي. وبينما يخدم البرنامج الوطني للتضامن والأسرة حالياً ما يقرب من 3000 أسرة معيشية، فإنه لديه القدرة على أن يكون حجر الزاوية في نظام الحماية الاجتماعية التكميلي والمملوك للدولة. وينصب التركيز الآن على توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة لتغطية حصة أكبر من السكان الفقراء. سيعتمد توسيع النطاق على تنمية القدرات التي يدعمها بالفعل مشروع شبكات الأمان الاجتماعي للاستجابة للأزمات التابع للبنك الدولي (SSNP, P130328) والذي قام بتمويل إعداد السجل الاجتماعي ونظام المعلومات الإدارية (MIS). وتهدف الحكومة إلى توسيع نطاق تقديم الخدمات خارج العاصمة وإحداث التنمية الإقليمية. ومن أجل توسيع نطاق تقديم الخدمات، بما في ذلك إلى أشد الناس فقراً، تحتاج البلاد إلى بنية تحتية مادية إضافية، بما في ذلك التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي. ويتفاقم الوضع من جراء التحديات الكبيرة المتمثلة في البنية التحتية، بما في ذلك عدم توفير الكهرباء والنقل من بين خدمات أخرى. وتعتبر اللامركزية عنصراً رئيسياً في استراتيجية الحكومة لتعزيز تقديم الخدمات، وبناءً على ذلك في عام 2016 أنشأت وزارة "délégué" مكلفة بتنفيذ سياسة اللامركزية. وفي الوقت نفسه، تود الحكومة الاستفادة من الخبرة المكتسبة من جلسات العمل المجتمعية لتنمية قدرتها على تمكين المجتمعات المحلية من القيام بدور أقوى في الأعمال الإنمائية. وتعتبر زيادة المشاركة المجتمعية والمحلية في تطوير البنية التحتية هي إحدى الطرق التي تسعى الحكومة من خلالها إلى توسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

العلاقة مع إطار الشراكة القطرية (CPF)

9. يتوافق المشروع المقترح تماماً مع استراتيجية الشراكة القطرية (CPS) للسنوات المالية 2014-2017، والذي يدعم رؤية جيبوتي 2015-2035 والتي تم إطلاقها في يونيو/حزيران، 2014. وتُعد رؤية 2015 - 2020 بمثابة استراتيجية جيبوتي طويلة الأجل لبناء مستقبل البلاد. وتشتمل رؤية 2015-2035 على دعامة للاستثمار في رأس المال البشري "بناء قوى عاملة دؤوبة، وصحية ومتعلمة" والتي تتوافق مع دعامة استراتيجية الشراكة القطرية "الحد من الضعف". وتواجه جيبوتي تحديات خطيرة في حماية الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة من الصدمات، وخطر فقدان رأس المال البشري الذي لا رجعة فيه. وتشتمل رؤية 2035 دعامة معنية بالحد من الضعف لتحسين القدرات المؤسسية للوصول إلى السكان الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً. وسيهدف المشروع المقترح إلى معالجة الاستهداف غير الكافي للمستفيدين من برنامج شبكات الأمان والصعوبات المتمثلة في ضمان وصول المنافع إلى أفقر الفئات وأضعفها مع الإسهام في بناء التنمية البشرية.



10. يتوافق المشروع المقترح أيضاً مع التشخيص القطري المنهجي (SCD) القادم المتوقع أن يُرسل إلى مجلس الإدارة في الربع الأخير (Q4) من السنة المالية 2018 والاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الداعمة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي من أجل إحلال السلام والاستقرار، والتي أقرها مجلس الإدارة في فبراير/ شباط، 2018.

الهدف الإنمائي المقترح/النتائج

أ. الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

11. تتمثل أهداف المشروع المقترح في توفير تحويلات نقدية تستهدف الأسر المعيشية الفقيرة وتدعم إمكانية الحصول على الإجراءات التدخلية على المستوى المجتمعي التي تعمل على تحسين رأس المال البشري.

ب. النتائج الرئيسية

12. مؤشرات النتائج الرئيسية:

• عدد المستفيدين المباشرين من شبكات الأمان الاجتماعي (رقم المؤشر الأساسي)

(نسبة المستفيدات من الإناث)

- حصة أفقر خمس من الأسر المعيشية المشمولة بالبرنامج
- عدد المستفيدين المشاركين في الإجراءات التدخلية على المستوى المجتمعي لتحسين رأس المال البشري
- عدد الأسر المعيشية المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني

سياق المشروع

أ. المفهوم

1. الوصف

13. سيتم تنفيذ المشروع المقترح لمشروع شبكات الأمان الاجتماعي (SSNP) على مدى خمس سنوات، ومن المتوقع أن يصل إلى 7500 أسرة معيشية.

14. سيتكون المشروع من أربعة مكونات هي: (1) توفير التحويلات النقدية المشروطة في إطار البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، بما في ذلك التدابير المصاحبة الرامية إلى تحسين رأس المال البشري (2) دعم بناء القدرات المؤسسية لبناء نظام البرنامج الوطني للتضامن والأسرة وشبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس منبر مدفوع باعتبارات المجتمع المحلي؛ و (3) إدارة المشروعات.

المكون 1: التحويلات النقدية المشروطة

1.1 تمويل التحويلات النقدية

15. سيمول هذا المكون الفرعي المدفوعات المباشرة للمستفيدين من البرنامج استناداً إلى معايير وشروط الأهلية. وسيتم دفع دفعات تبلغ حوالي 60 دولاراً أمريكياً شهرياً (يتم تأكيدها) للأسر المعيشية المؤهلة من خلال وكيل للدفع طرف ثالث لمدة 24 شهراً. يتوقع البنك أن يقوم بتمويل حصة متدنية من تكلفة التحويلات النقدية على مدى حياة المشروع، حيث تأخذ الحكومة حصة متزايدة بهدف تحقيق التمويل المحلي المستدام طويل الأجل. وستكون التحويلات التي يمولها المشروع جزءاً من برنامج الحكومة الرائد البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، والبرنامج الوطني للتضامن والأسرة، والذي يتضمن شروطاً ميسرة تتعلق بالمشاركة في جلسات عمل التواصل المتعلقة بتغيير السلوك على مستوى المجتمع المحلي بهدف بناء رأس المال البشري (انظر المكون 1.2 للحصول على المزيد من التفاصيل). ومن المتوقع أن تتضمن معايير الأهلية للأسر المعيشية، والتي لم يتم الانتهاء منها بعد، ما يلي: (أ) الأسر المعيشية التي تعيش في مناطق مستهدفة، (ب) والتي لديها أطفال صغار، (ج) وتحت العتبة الحدية للاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل (PMT) والتي وُضعت لتقييم رفاه الأسرة.

1.2 التدابير المصاحبة المستندة إلى المجتمع لتحسين رأس المال البشري

16. سيمول هذا المكون تصميم وتنفيذ جلسات عمل تغيير السلوك على مستوى المجتمع المحلي والتي ستشكل الشروط اللازمة للتحويلات النقدية المشروطة. وسوف تتمحور جلسات العمل حول موضوعات تتعلق بتنمية رأس المال البشري، لا سيما تلك المرتبطة بجدول أعمال التنمية في السنوات الأولى / مرحلة الطفولة المبكرة. ولا يزال يتم تحديد محتوى جلسات العمل على المستوى المجتمعي ولكن يُرجح أن تشمل: (أ) محاكاة التنمية المعرفية؛ (ب) تعزيز الممارسات الوالدية الجيدة؛ (ج) التشجيع على حضور الأطفال في سن المدرسة في المدارس؛ و (د) تعزيز النظافة. ومن المتوقع أن يتم دعم الإجراءات التدخلية المتعلقة بالتغذية بالتوازي من خلال "مبادرة التقزم الصفري" التي تقودها وزارة الصحة (MoH)، بدعم من عملية يمولها البنك الدولي. وسوف تكون المشاركة في هذه الجلسات جزءاً من الشروط التي يتعين على الأسر المعيشية المؤهلة الوفاء بها لتلقي المدفوعات بموجب برنامج التحويلات النقدية المشروطة. ومن المتوقع أن يكون إنفاذ الشروط "ميسراً"، بمعنى أنه سيتم فرض الشروط بطريقة مرنة يحددها تقييم المشروع. وسيتم تقديم جلسات العمل بواسطة متطوعين من المجتمع المحلي (mères-conseillères) مع الإشراف الفني من قبل الموظفين المحليين في الوزارات الشريكة المعنية.



المكون 2: بناء القدرات المؤسسية لبناء النظم وتقديم الخدمات

2.1 تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية

17. في إطار هذا المكون الفرعي، سيعزز المشروع قدرة الحكومة عن طريق تمويل استثمارات المساعدة الفنية واستثمارات نظام الحماية الاجتماعية التي من شأنها دعم تحقيق أهداف المشروع. على وجه التحديد، سيقوم المكون بتمويل توسيع نطاق وتنفيذ نظام الاستهداف وتقديم خدمات البرنامج الوطني الموسع للتضامن والأسرة. وسوف يشمل الاستثمار في استهداف البرنامج تحسين منهجية الاختيار بالوسائل غير المباشرة التي تم وضعها في إطار مشروع الاستجابة لأزمة جيبوتي وتطبيقه باستخدام نظم المعلومات الإدارية والسجل الاجتماعي المطور للبرنامج الوطني للتضامن والأسرة.

2.2 بناء القدرات المؤسسية لوضع منبر للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية (CDD)

18. لقد طلبت الحكومة تقديم الدعم لتنمية القدرات المؤسسية داخل وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية، وأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية، ووزارة اللامركزية، والمجالس الإقليمية من أجل تنفيذ الاستثمارات المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية في البنية التحتية للخدمات الاجتماعية المحلية، مع وجود الهدف النهائي المتمثل في تحسين نوعية الخدمات لتعزيز رأس المال البشري. وسيدعم المشروع وضع منبر للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية التي يُتوقع أن تشمل مواد التدريب لمساعدة المجتمعات المحلية على: تنظيم نفسها على نحو تشاركي وتمثيلي؛ وتقييم وتحديد أولويات احتياجاتها؛ وإعداد مقترحات مشروعات البنية التحتية ووثائق العطاءات؛ وتنفيذ التوريدات المجتمعية، والإدارة المالية، والمراقبة؛ والحفاظ على البنية التحتية بمجرد الانتهاء منها. ولن يقوم المكون مباشرةً بتمويل هذه المشروعات الفرعية المقترحة؛ ومن المتوقع أن توفر الحكومة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستثمارات في البنية التحتية غير المادية أو يتم توفيرها من خلال تمويل الشركاء الآخرين.

المكون 3: إدارة المشروع

19. من شأن المكون أن يمول ما يلي: (أ) مرتبات الموظفين الاستشاريين وموظفي وكالة جيبوتي للتنمية الاجتماعية (المتعاقدين)؛ (ب) شراء المعدات وتكاليف التشغيل لتنفيذ المشروع والإشراف عليه؛ (ج) المراجعة الداخلية المنتظمة للحسابات وعمليات المراجعة الخارجية السنوية؛ و (د) التدريب، وورش العمل، وغيرها من الفعاليات ذات الصلة بتنفيذ المشروع والإشراف عليه. وأخيراً، سوف يدعم أيضاً المكون تبادل المعرفة وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (السفر، والإقامة وبدلات الإعاشة اليومية).

الإجراءات الوقائية

أ. موقع المشروع والخصائص المادية البارزة ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)



ب. القدرة المؤسسية للجهة المقترضة بالنسبة لسياسات الإجراءات الوقائية

تم تصنيف المشروع في الفئة جيم، وليس من المتوقع أن يتطلب قدرة مؤسسية بالنسبة لممارسات الإجراءات الوقائية.

ج. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

أطوان ف. ليما، أخصائي الإجراءات الوقائية الاجتماعية
محمد أدنيني بيزاويبا، أخصائي الإجراءات الوقائية البيئية

د. السياسات التي يمكن أن تنطبق

سياسات الإجراءات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01	لا	ركز المشروع على الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات والمساعدة الفنية. لم يتم التخطيط لخلق أية فرص عمل أو أعمال مدنية.
معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.03	لا	
الموائل الطبيعية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04	لا	
الغابات منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36	لا	
إدارة الآفات منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.09	لا	
الموارد الثقافية المادية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11	لا	
الشعوب الأصلية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10	لا	
إعادة التوطين غير الطوعية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12	لا	
سلامة السدود منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37	لا	
المشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50	لا	



المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها منشور سياسة
العمليات/إجراءات البنك 7.60

هـ. خطة إعداد الإجراءات الوقائية

التاريخ المستهدف المؤقت لإعداد مرحلة التقييم وثيقة معلومات المشروع / ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

5 يونيو/حزيران، 2018

الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية والتي قد تكون ضرورية. يجب تحديد الدراسات المحددة وتوقيتها في مرحلة التقييم وثيقة معلومات المشروع / ورقة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

حيث أن المشروع مصنف في الفئة جيم، لا يُتوقع إجراء دراسات متعلقة بالإجراءات الوقائية

نقطة الاتصال

البنك الدولي

جون فان دايك، عمرو س. مبارك
أخصائي أول، حماية اجتماعية

الجهة المقترضة/العميل/المتلقي

وزارة الاقتصاد والمالية



الوكالات المنفذة

الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية

مهدي محمد جمعة

المدير العام

mahdi.mohamed.djama@gmail.com

أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية

مني عثمان عدن

وزير الدولة للشؤون الاجتماعية

ministre@sociales.gouv.dj

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

رقم الهاتف: (202) 473-1000

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

	جون فان دايك، عمرو س. مبارك	رئيس (رؤساء) فريق العمل:	
		وافق عليها	
		أذوقها	
		مدير الممارسة/ المدير:	
		المدير القطري:	

